

عقد دراسة استشارية رقم (٦٢٨ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

إنه في يوم الخميس الموافق ٩ / ١ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كلاً من:
أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية أعمال الخدمات الاستشارية عن أعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء كوبري البرقان عند الكم ٩٥+٠٠٠ ضمن مشروع تطوير كفاءة طريق وادي النطرون / العلمين من الكم ١١٥+٠٠٠ حتى الكم ١٣٥+٠٠٠ (بالأمر المباشر)، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجواد - بصفته رئيس مجلس الإدارة.

(طرف أول)

ثانياً: مكتب المهندسون الاستشاريون العرب " محرم باخوم الكائن مقره / ٥ ميدان الجمهورية المتحدة - الدقي - الجيزة ومسجل بسجل تجاري رقم / ١٨٠٩٦ بطاقة ضريبية رقم / ١٠٤-١٨٤-٢٥٧ ويمثلها السيد د.أ / احمد احمد محرم احمد - بصفته / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بطاقة رقم قومي / ٢٤٨٠٤٢٩٨٨٠٠٠٣١

(طرف ثاني)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على أعمال الخدمات الاستشارية عن أعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء كوبري البرقان عند الكم ٩٥+٠٠٠ ضمن مشروع تطوير كفاءة طريق وادي النطرون / العلمين من الكم ١١٥+٠٠٠ حتى الكم ١٣٥+٠٠٠ ، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات واية متطلبات أخرى وكما هو متصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول. وفي ضوء اعتماد السيد الفريق / وزير النقل لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية أعمال الخدمات الاستشارية عن أعمال التصميم والإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء كوبري البرقان عند الكم ٩٥+٠٠٠ ضمن مشروع تطوير كفاءة طريق وادي النطرون / العلمين من الكم ١١٥+٠٠٠ حتى الكم ١٣٥+٠٠٠ (بالأمر المباشر).

ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ١,٤٧٥,٦٧٢ جنيه (فقط مليون واربعمائة خمسة وسبعون ألف وستمائة اثنان وسبعون جنيه) والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة وبعد ان اقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد إتفقا على الآتي:-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكملاً لأحكامه .

البند الثاني

تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وما تتضمنه من ملحقات بوصف موضوع العقد والاشتراطات الخاصة والتزامات طرفي التعاقد والمرفقة بهذا العقد جزء لا يتجزأ منه .